وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

# النشرة الصباحية

الأربعاء، 22 مارس 2023

# أخبار الطاقة

# النفط يتراجع لأدنى مستوى في 15 شهراً بسبب مخاوف مصرفية عالمية

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

### الرياض

تراجعت أسعار النفط الخام أمس الاثنين إلى أدنى مستوياتها في 15 شهرا بفعل مخاوف من أن المخاطر في القطاع المصرفي العالمي قد تتسبب في ركود قد يؤدي إلى تراجع الطلب على الوقود وقبيل ارتفاع محتمل في أسعار الفائدة الأميركية هذا الأسبوع.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت في تسوية مايو 2.32 دولار أو 3.2 بالمئة إلى 70.65 دولارا للبرميل.

وانخفض العقد في وقت سابق إلى 70.56 دولارًا، وهو أدنى مستوى منذ ديسمبر 2021. ونزل خام برنت الأسبوع الماضي نحو 12 بالمئة، مسجلا أكبر انخفاض أسبوعي له منذ ديسمبر.

فيما بلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم أبريل 64.59 دولارًا للبرميل، بانخفاض 2.15 دولارًا أو 3.2 ٪. وانخفض في وقت سابق إلى 64.51 دولارًا، وهو أيضًا أدنى مستوى له منذ ديسمبر 2021. وانخفض العقد بنسبة 13 ٪ الأسبوع الماضي، وهو أكبر انخفاض أسبوعي له منذ أبريل الماضي. وسينتهي عقد أبريل يوم الثلاثاء، بينما انخفضت العقود الآجلة لشهر مايو الأكثر نشاطا بنسبة 3.2 ٪ عند 64.81 دولارا للبرميل. يأتي التراجع في أسعار النفط على الرغم من صفقة تاريخية ستشهد شراء مجموعة بنك يو بي اس، أكبر بنك في سويسرا، المقرض رقم 2 في البلاد، بنك كريدي سويس في محاولة لمنع انتشار الأزمة المصرفية. بعد الإعلان، تعهد الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الرئيسة الأخرى بتعزيز سيولة السوق ودعم البنوك الأخرى. وقال بادن مور، رئيس أبحاث السلع في بنك أستراليا الوطني: «ينصب تركيز السوق على التقلبات الحالية في القطاع المصرفي وإمكانية قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة»، وأضاف مور، في إشارة إلى منظمة البلدان المصدرة للبترول، أوبك: «يبدو أن اجتماع أوبك القادم محفز محتمل آخر لتوقعات السوق، لكن المزيد من مخاطر الهبوط على الأسعار تزيد من احتمال خفض أوبك للإنتاج بشكل أكبر لدعم الأسعار

من المتوقع أن يرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في 22 مارس على الرغم من الاضطرابات الأخيرة في القطاع المصرفي، ومع ذلك، فإن بعض المديرين التنفيذيين يطالبون البنك المركزي بإيقاف تشديد سياسته النقدية مؤقتًا في الوقت الحالي، لكن يجب أن يكونوا مستعدين لاستئناف رفع أسعار الفائدة لاحقًا، قد يؤدي التباطؤ في رفع أسعار الفائدة إلى انخفاض العملة الأميركية، مما يجعل السلع المقومة بالدولار مثل النفط الخام في متناول حاملي العملات الأخرى.

وقال بنك أي ان جي، في مذكرة لعملائه: «من المرجح أن يستمر التقلب هذا الأسبوع، مع احتمال أن تظل مخاوف الأسواق المالية الأوسع في المقدمة، بالإضافة إلى ذلك، لدينا اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة هذا الأسبوع، مما يضيف مزيدًا من عدم اليقين إلى الأسواق»، في إشارة إلى لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية الأميركية. وبينما ما زلنا نتوقع أن يتجه السوق صعوديًا على مدار العام، فإن احتمال 100 دولار للبرميل لخام برنت أقل احتمالًا.

ومن المقرر أن تجتمع لجنة وزارية من أوبك وحلفاء المنتجين بما في ذلك روسيا، في تحالف أوبك+، في 3 أبريل، مع اجتماع وزاري كامل مخطط له في 4 يونيو. واتفقت المنظمة في أكتوبر على خفض أهداف إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023.

بشكل منفصل، خفض بنك غولدمان ساكس توقعاته لخام برنت بعد انخفاض الأسعار بسبب مخاوف البنوك والركود. يتوقع البنك الاستثماري الآن أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 94 دولارًا للبرميل في الأشهر الـ 12 المقبلة، و97 دولارًا في النصف الثاني من عام 2024، انخفاضًا من 100 دولار سابقًا.

وقالت تينا تنج المحلل في أسواق النفط في سي إم سي، إن صفقة البنك السويسري وإجراءات البنوك المركزية لضخ السيولة في الأسواق تعيد ثقة السوق، مما أدى إلى انتعاش في الأصول الخطرة، بما في ذلك أسواق الخام، وأضافت «الانتعاش المريح في الأسواق العريضة قد يستمر إذا خفف بنك الاحتياطي الفيدرالي نبرته بشأن رفع أسعار الفائدة».

يسعّر المستثمرون احتمال 60 ٪ بأن يرفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس يوم الأربعاء، لكن بعض المديرين التنفيذيين يطالبون البنك المركزي بإيقاف تشديد السياسة النقدية مؤقتًا في الوقت الحالي، لكنهم على استعداد لاستئناف رفع أسعار الفائدة لاحقًا.

وتراجع المقياس الرئيس لسوق النفط حيث أدت الإضرابات في فرنسا إلى تفاقم المعنويات وسط الاضطرابات في القطاع المصرفي، وانخفض أقرب نطاق زمني لنفط خام برنت -وهو مقياس لمدى جودة الإمدادات في السوق- بأكبر قدر منذ يناير يوم الجمعة، وتقلب تقريبًا إلى هيكل كونتانجو هبوطي يشير إلى زيادة العرض، كما انخفض المقياس المكافئ لخام غرب تكساس الوسيط. في وقت، بدأت أكبر مصفاة في فرنسا في وقف عملياتها خلال عطلة نهاية الأسبوع بسبب الإضرابات، مما أدى إلى كبح الطلب في أوروبا ومضاعفة أيام من عمليات البيع المكثفة عند الطرف الأمامي لمنحنى العقود الآجلة للنفط، كما ساهمت الصادرات الأميركية المرتفعة في مستويات وفيرة من الإمدادات، في حين أن المقايضات في سوق بحر الشمال التي تعرض الكثير من أسعار النفط الخام العالمي كانت تضعف أيضًا. كما لم تكن هناك أي علامة على الارتياح يوم الاثنين، حيث تراجعت الأسهم الآسيوية والعقود الآجلة للنفط بعد تدخل من قبل السلطات التي وافقت على شراء مجموعة يو بي اس، لبنك كريدي سويس والبنوك المركزية تعزز السيولة بالدولار، وتقلص الامتداد الفوري لخام برنت إلى 14 سنتًا في حالة التأخر، ويتناقض الضعف الشديد في أوروبا مع مؤشر دبي في الشرق الأوسط، حيث دعمت مشتريات مصافي التكرير الآسيوية الأسعار خلال الأسابيع الأخيرة، وتم تداول برنت بعلاوة 1.74 دولار على مقايضات دبي، والتي ستكون أضيق فجوة منذ فبراير 2021. وفي الكويت، تدرس شركة البترول الوطنية الكويتية إنشاء ذراع لتجارة النفط، حتى نهاية عام 2023، في محاولة لتكرار نجاح شركة أرامكو السعودية، في انشاء ذراعها التجاري شركة أرامكو للتجارة، التي لديها بالفعل مكاتب تجارية في الظهران والفجيرة وسنغافورة وهيوستن ولندن.

وفي الولايات المتحدة، ارتفع عدد منصات النفط والغاز بمقدار 4 إلى 843 في الأسبوع المنتهي في 8 مارس، وفقًا لتحليل أجرته ستاندرد آند بورز العالمية، حيث حصل كل من حوضي بيرميان وسكوب ستاك على 4 منصات، وفقدت الأحواض المعرضة للغاز الطبيعي الحفارات أو ظلت ثابتة. دفعت مكاسب الحوضين إلى 362 منصة وسكوب ستاك إلى 43.

لكن الزيادة في تلك الاحواض وفي معظم أكبر 8 أحواض غير تقليدية كانت على أرجوحة حيث ارتدت أعداد منصات الحفر في نطاق محدود لمدة نصف عام أو أكثر، ومع استثناءات قليلة، بدأ حوض بيرميان صعودًا وهبوطًا في 350-360 منصة منذ منتصف سبتمبر 2022، بينما كان سكوب ستاك، باستثناء الأسبوع الأول من مارس، في الأربعينات منذ أواخر أغسطس 2022. وقال رينيه سانتوس، المدير الإداري لشركة ستاندرد آند بورز جلوبال كومموديتي إنسايتس للإمداد والإنتاج في أميركا الشمالية: «بناءً على ما قاله المشغلون بشأن (مكالمات) أرباحهم الأخيرة للربع الرابع من عام 2022، من المفترض أن تزداد الحفارات هذا العام». «لكن لقد كانت ثابتة إلى حد ما خلال الأشهر الستة الماضية ونتوقع أن تبدأ في الانتعاش قريبا».

وأضاف سانتوس: «نحن مندهشون قليلاً لأننا لم نشهد خروج نشاط منصة الحفر من نمط التعليق هذا الذي كنا فيه خلال الأشهر الستة الماضية أو نحو ذلك». بينما ظهرت أنماط عقود أخرى في أماكن أخرى داخل صناعة النفط والغاز.

على سبيل المثال، أصدرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية في 13 مارس تقريرها الشهري عن إنتاجية الحفر والذي أظهر أن الوكالة تتوقع أن يتوسع إنتاج النفط بمقدار 68 ألف برميل في اليوم من النفط الخام في أبريل 2023 إلى 9.2 ملايين برميل في اليوم. يمثل هذا الرقم المتوقع مراجعة لتوقعات مارس 2023 بأن إنتاج النفط سينمو إلى 9.35 ملايين برميل في اليوم. في فبراير، بلغ عدد الآبار المحفورة ولكن غير المكتملة الأميركية 4773، بزيادة 21 عن الشهر السابق. وهذا أقل قليلاً من الأشهر السابقة، عندما نما عددها 35 في يناير إلى 4752 و34 في ديسمبر 2022 إلى 4717. قبل ذلك، تم سحب الآبار المحفورة ولكن غير المكتملة بشكل مطرد من خلال جائحة كورونا من ارتفاع 8778 في يونيو 2020. ووفقًا لبنك الاستثمار تيودور بيكرينغ هولت، فقد أدى ذلك إلى قول شركة حفر عامة في أوائل شهر مارس إنها تتوقع انخفاضًا من 25 إلى 35 منصة في نشاط هاينسفيل شيل، مع احتمال نقل 15-20 فقط من هذه الحفارات إلى حوض بيرميان. وقال البنك في مذكرته اليومية للمستثمرين في 16 مارس: «تشير فحوصاتنا للقنوات مع مشغلي الغاز إلى المزيد من الانخفاضات خارج الحوض بمجرد انتهاء صلاحية العقود الحالية». ويمكن للمشغلين إعادة النظر في الخطط التشغيلية في الأحواض الزيتية».

# النفط ينخفض مع استمرار ضغط الاضطراب المصرفي

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

## الرياض

انجرف النفط منخفضا يوم الثلاثاء مع استمرار الاضطرابات المصرفية التي استمرت أكثر من أسبوع في التأثير على ثقة السوق.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت لتسوية مايو 73 سنتا أو 1 بالمئة لتداول عند 73.06 دولارا للبرميل عند الساعة 0736 بتوقيت غرينتش. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 56 سنتًا أو 0.8 ٪ إلى 67.08 دولارًا للبرميل.

في الجلسة السابقة، انخفض كل من برنت وغرب تكساس الوسيط بنحو 3 دولارات للبرميل قبل أن يستقر على ارتفاع. جاء التراجع في أسعار النفط على الرغم من صفقة تاريخية ستشهد شراء مجموعة بنك يو بي اس، أكبر بنك في سويسرا، المقرض رقم 2 في البلاد، بنك كريدي سويس في محاولة لمنع انتشار الأزمة المصرفية، بعد الإعلان، تعهد الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الرئيسة الأخرى بتعزيز سيولة السوق ودعم البنوك الأخرى.

سينتهي عقد غرب تكساس الوسيط لشهر أبريل يوم الثلاثاء. وانخفض عقد مايو، وهو الأكثر نشاطا الآن، 64 سنتا أو 0.9 ٪ إلى 67.18 دولارا للبرميل.

وقال محللون من هايتونج فيوتشرز «تعتمد أسعار النفط الآن بشكل أساسي على التأثيرات على ثقة المستثمرين على المستوى الكلي». «إذا لم تنتشر الأزمة المصرفية أكثر، فقد تستقر معنويات السوق وستتاح لأسعار النفط فرصة للتعافي». سيكون أحد التأثيرات هو قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن رفع أسعار الفائدة ومقدارها بعد اختتام الاجتماع الذي استمر يومين يوم الأربعاء. منذ بدء الصراع المصرفي هذا الشهر، انخفض تقدير السوق للحجم المرجح لتحرك بنك الاحتياطي الفيدرالي التالي إلى 25 نقطة أساس من 50 نقطة أساس.

في غضون ذلك، قال مسؤولون في مجموعة السبع إن مجموعة الدول السبع من غير المرجح أن تمضي قدما في مراجعة مزمعة لسقف 60 دولارا للبرميل على النفط الروسي. وقال المسؤولون إن المفوضية الأوروبية أبلغت سفراء دول الاتحاد الأوروبي في مطلع الأسبوع بعدم وجود رغبة ملحة في مجموعة السبع لإجراء مراجعة فورية.

ومن المقرر أن يعقد تحالف أوبك + اجتماعًا في الثالث من أبريل. واتفقت المجموعة في أكتوبر على خفض هدف إنتاج النفط اليومي بمقدار مليوني برميل حتى نهاية عام 2023.

وسجلت صادرات الخام الأميركية إلى أوروبا مستوى قياسيًا بلغ 2.1 مليون برميل يوميًا في المتوسط حتى الآن هذا الشهر، مدفوعة بانخفاض سعر خام غرب تكساس الوسيط مقارنة بخام برنت، وضعف طلب مصافي التكرير الأميركية على النفط.

وقال مسؤولان من الاتحاد الأوروبي ومسؤول من عضو في التحالف إنه من غير المرجح أن تعدل مجموعة الدول السبع سقف أسعار النفط الروسي هذا الأسبوع، كان من المقرر أن تقوم مجموعة السبع في منتصف مارس بمراجعة الحد الأقصى للسعر الذي تم وضعه في ديسمبر، لكن المسؤولين قالوا إن سفراء دول الاتحاد الأوروبي أبلغتهم المفوضية الأوروبية خلال عطلة نهاية الأسبوع بأنه لا توجد رغبة بين مجموعة السبع لإجراء مراجعة وشيكة.

سعت بعض دول الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك بولندا، إلى خفض مستوى سقف مجموعة السبع لزيادة تقييد الإيرادات التي يمكن لموسكو استخدامها لتمويل حربها في أوكرانيا، تم تحديد سقف صادرات الخام الروسية المنقولة بحراً عند 60 دولارًا للبرميل، وهو مستوى مصمم للبقاء أقل من سعر السوق وبالتالي الحد من الإيرادات التي يمكن أن تحصل عليها موسكو من بيع النفط، مع الحفاظ على تدفقه لتجنب صدمة العرض العالمية.

وقال مسؤول من دولة عضو في التحالف: «لقد احتفظنا دائمًا بالحق في دعم التغييرات المستقبلية في مستويات الحد الأقصى للسعر لتحقيق أهدافنا المزدوجة، إذا اقتضت ظروف السوق والاقتصاد ذلك».

ويحظر مقياس مجموعة السبع الشركات من تقديم خدمات النقل والتأمين والتمويل للنفط الخام والمنتجات النفطية الروسية إذا تم بيعها بسعر أعلى من الحد الأقصى، بالإضافة إلى ذلك، أوقف الاتحاد الأوروبي المكون من 27 دولة وارداته من النفط الخام الروسي الذي يتم تسليمه عن طريق البحر اعتبارًا من 5 ديسمبر. كما فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا قيودًا على واردات النفط الروسية.

وقالت وكالة الطاقة الدولية الشهر الماضي إن عائدات روسيا من صادرات النفط والغاز تراجعت بنحو 40 بالمئة في يناير نتيجة القيود المفروضة على الأسعار والعقوبات الغربية.

في غضون ذلك، تعزز واردات الصين من الطاقة الروسية مبيعات تصل إلى 88 مليار دولار منذ الحرب. وفي العام الذي انقضى منذ غزو روسيا لأوكرانيا، مما أدى إلى اضطراب أسواق الطاقة في جميع أنحاء العالم، نمت شهية الصين للنفط والغاز والفحم في موسكو بسرعة، مع ارتفاع الواردات بأكثر من النصف.

وتضخم إنفاق بكين على الطاقة الروسية، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات والفحم والغاز الطبيعي، إلى 88 مليار دولار في العام حتى فبراير، وفقًا لأرقام الجمارك الصينية، لتحل محل المشترين الآخرين الذين تجنبوا الصادرات الروسية بسبب الحرب. وذلك بالمقارنة مع 57 مليار دولار في الأشهر الـ 12 الماضية.

تعد حصة الصين المتزايدة من الصادرات الروسية أساسية للعلاقة غير المتكافئة بشكل متزايد بين الصين وروسيا، والتي تم الكشف عنها خلال زيارة الرئيس شي جين بينغ إلى موسكو هذا الأسبوع. تتلقى روسيا مصدرًا موثوقًا لتمويل آلتها الحربية على الرغم من العقوبات الدولية، في حين أن جارتها الشرقية المتعطشة للطاقة تغرق في تدفقات هائلة من الوقود الأحفوري، غالبًا ما يتم شراؤه بأسعار مخفضة.

وتظهر بيانات الواردات خلال هذه الفترة أن روسيا كانت أكبر مورد للخام للصين لتحل محل السعودية. كما أنها كانت ثاني أكبر مصدر للفحم بعد إندونيسيا والمرتبة الثالثة للغاز الطبيعي المسال بعد أستراليا وقطر، لا يتضمن الترتيب الأخير أحجام أنابيب الغاز البرية، والتي أوقفت الصين الإبلاغ عنها في بداية العام الماضي

وزادت واردات النفط الخام من روسيا إلى 89.3 مليون طن منذ غزو أوكرانيا، ارتفاعا من 78.4 مليون طن في الفترة السابقة، متفوقة على السعودية البالغة 86.8 مليون طن. ارتفعت مشتريات الغاز الطبيعي المسال الروسي بنسبة 52 ٪ إلى 6.86 ملايين طن، بينما ارتفع الفحم بنسبة 33 ٪ إلى 76.4 مليون طن.

جاءت الرغبة المتزايدة للسلع الروسية على خلفية ضعف الطلب الصيني على نطاق واسع في عام 2022، حيث اجتمعت سياسة صفر كوفيد، وأزمة سوق العقارات، وتباطؤ النمو في جميع أنحاء العالم لإبقاء غطاء على الواردات، من بين المواد، تضاعفت واردات الألمنيوم المكرر تقريبًا إلى 538607 طنًا، مما يدعم الإنتاج الروسي حيث أدت العقوبات الدولية إلى خفض التجارة إلى مشتريها المعتاد في أوروبا وأماكن أخرى.

وفي بيانات أخرى للواردات من روسيا للصين في العام حتى فبراير مقارنة بالفترة السابقة، تراجعت واردات النحاس المكرر بنسبة 33 ٪ لتصل إلى 281،908 طن، وانخفضت واردات النيكل المكرر 14 ٪ إلى 43.021 طنا، في حين زادت واردات البلاديوم 1.3 مرة إلى 11551 كلغم، وزادت واردات الذهب بنسبة 68 ٪ لتصل إلى 6،803 كلغم، لكن انخفضت واردات القمح بنسبة 13 ٪ إلى 52668 طنًا.

سجلت أسعار النفط الأسبوع الماضي أسوأ أسبوع لها منذ بداية العام، حيث تراجعت بسبب تجدد المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي بعد انهيار بنكين أميركيين كبيرين والانهيار الوشيك لبنك كريدي سويس، وفي حين أن معظم توقعات الأسعار على المدى القصير كانت صعودية بسبب أساسيات النفط المؤيدة للارتفاع، بدأت الأمور الآن في التغيير. نقص العرض، الذي استشهد به جميع المتنبئين تقريبًا باعتباره السبب الرئيس لتوقعات ارتفاع أسعار النفط، يفسح المجال للمخاوف من حدوث تباطؤ اقتصادي من شأنه أن يضعف الطلب ويدفع الأسعار إلى الانخفاض. وقام بنك جولدمان ساكس بالفعل بمراجعة توقعاته لأسعار النفط لبقية العام، كان يتوقع في السابق أن يصل سعر خام برنت إلى 100 دولار في النصف الثاني، ويتوقع البنك الاستثماري الآن أن يرتفع المؤشر القياسي الدولي إلى 94 دولارًا للبرميل فقط في الأشهر الـ 12 المقبلة، بالنسبة لعام 2024، يرى محللو بنك جولدمان ساكس أن سعر خام برنت عند 97 دولارًا للبرميل.

وقال جولدمان في مذكرة للعملاء، «انخفضت أسعار النفط على الرغم من طفرة الطلب في الصين نظرًا لضغوط البنوك ومخاوف الركود ونزوح تدفقات المستثمرين»، «تاريخيًا، بعد مثل هذه الأحداث المندبة، يتعافى تحديد المواقع والأسعار بشكل تدريجي فقط، لا سيما الأسعار طويلة الأمد».

في الواقع، فيما يتعلق بالأحداث، ترك هذا ندبة خطيرة، وانخفض خام برنت من أكثر من 80 دولارًا للبرميل إلى أقل من 75 دولارًا للبرميل، وانخفض خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 65 دولارًا للبرميل، وقد حدث هذا بينما قال متنبئون موثوقون مثل وكالة الطاقة الدولية وأوبك مؤخرًا إنهم يتوقعون نموًا أقوى في الطلب من نمو العرض.

ومهما يكن من أمر، لمجرد أن الطلب على النفط من الصين والهند، ولكن على وجه الخصوص الصين، شهد ارتفاعًا هذا العام، فهذا لا يعني أن أسعار النفط المرتفعة مضمونة تمامًا، ذلك لأن اقتصاد الصين شديد التوجه نحو التصدير، وعندما تكون البلدان المستهلكة في حالة ركود أو أي شيء يشبهها، فإن هذه الصادرات ستعاني.

لا تزال التوقعات بشأن الطلب الصيني على النفط عند مستويات قياسية هذا العام، وقالت أوبك إنها تتوقع أن يضيف الطلب من أكبر مستورد في العالم أكثر من 700 ألف برميل يوميا هذا العام بإجمالي 15.56 مليون برميل يوميا، من جانبها، توقعت وكالة الطاقة الدولية أن نمو الطلب من الصين سيدفع سوق النفط إلى عجز في النصف الثاني من العام، ومع ذلك، إذا أدى الركود هنا أو هناك إلى انخفاض الطلب على كل شيء يأتي من الصين، فإن كل الرهانات ستنتهي.

نظرًا لأساسيات النفط، فإن جميع توقعات الأسعار تشير إلى ارتفاع الأسعار في نهاية العام، لكن أساس هذه التوقعات جاء قبل فشل البنوك وإنقاذ بنك كريدي سويس

# الترقب يسود أسواق النفط .. أنظار التجار صوب قرارات الفيدرالي واجتماع «أوبك+» مطلع أبريل

## أسامة سليمان من فيينا

## الاقتصادية

استمرت الأزمة المصرفية العالمية في تأثيرها الواسع في قطاع الخام حيث أدى انهيار بنك سيليكون فالي الأمريكي إلى انخفاض أسعار الخام بشكل كبير وسط تنامي المخاوف من تكرار سيناريو الأزمة المالية العالمية في 2008.

ويواجه تجار النفط الخام الأزمة بالتمسك بنهج الانتظار والترقب بينما تتجه أنظار السوق النفطية إلى اجتماع وزراء مراقبة خفض الإنتاج في تحالف «أوبك+» في 3 أبريل المقبل ومدى إمكانية مراجعة الاتفاق الحالي لخفض الإنتاج المطبق منذ نوفمبر الماضي الذي يقضي بخفض الإنتاج مليوني برميل يوميا بمشاركة 23 منتجا ويستمر الاتفاق على مدار العام الجاري.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون إن تجار النفط يدرسون احتمالية تكرار حدوث أزمة مصرفية عالمية جديدة مماثلة لما حدث في 2008 رغم اختلاف الظروف الاقتصادية والمعطيات الدولية بين الفترتين حيث يتقلص الطلب على الهيدروكربونات لكن هيكل السوق المختلف يشير إلى أن الأسعار قد تكون أكثر مرونة في مواجهة الاضطرابات المالية. وذكر المحللون أن الانهيار المفاجئ لبنك سيليكون فالي في الولايات المتحدة والاستحواذ الطارئ على بنك «كريدي سويس» من جانب البنك المركزي السويسري دفع أسعار النفط الخام نحو الانخفاض بشكل حاد حيث أدت الأزمة المصرفية إلى تضخيم مخاوف الركود العالمي كما أدى انخفاض الأسعار إلى زيادة احتمالية تدخل «أوبك+» للحفاظ على توازن الأسواق.

وأوضحوا أن من المتوقع تسجيل مزيد من التقلبات بينما تتجه أنظار السوق إلى اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي اليوم وإعلانه سياسته النقدية في إطار جهود مكافحة التضخم وفي هذا الإطار، يقول سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية إن الأزمة المصرفية الراهنة مثل الأزمات السابقة تؤدي إلى حالة من التقلب الشديد في أسواق الطاقة خاصة مع تدخل الإدارة الأمريكية لإنقاذ البنوك من حالة التعثر لكن تجار النفط يرون أن من السابق لأوانه التنبؤ بأن حالة عدم اليقين الحالية التي تصيب البنوك حاليا قد تتحول إلى عدوى اقتصادية على مقياس مما شهدناه في 2008.

ولفت إلى أن سوق النفط الخام تكافح ضد عديد من العوامل الهبوطية والمخاطر غير المسبوقة التي وقعت في الأعوام الثلاثة الماضية، مشيرا إلى تأكيد شركة «فيتول» أن أسواق الطاقة ستبقى مهددة بكثير من المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية وهو ما يتطلب الاستمرار في إدارة الأعمال والمراكز المالية بعناية وكفاءة عالية.

ويرى، روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات أن وضع السوق النفطية ليس قاتما على نحو واسع كما يتصور البعض لأن هناك كثيرا من النقاط المضيئة التي تحفظ التوازن في السوق ولعل من أهمها أن الطلب على النفط ينمو بمقدار مليوني برميل يوميا هذا العام بفضل العودة المستمرة للصين والنقل الجوي الذي يفوق أي مخاوف من أزمة مصرفية.

وأشار إلى أن الأسواق تترقب خطوة «أوبك+» المقبلة في اجتماع أبريل، حيث اعتادت السوق على تدخل أوبك الحاسم في أوقات الأزمات مثلما حدث في 2008 حيث تحركت أوبك لإزالة البراميل من السوق لدعم تعافي واستقرار الأسعار، موضحا أن السوق في الفترة الحالية تتمتع بإحساس أقوى بالنمو الاقتصادي والطلب الذي يدعمها.

ويتفق ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز مع أن السوق النفطية تحتفظ بقدر جيد من التفاؤل والكفاءة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية الدولية الطارئة، مشيرا إلى أهمية الإجراءات السريعة التي تم اتخاذها للحد من تداعيات من انهيار بنك سيليكون فالي في الولايات المتحدة كما أن القوة الأساسية للاقتصادات في الدول المستهلكة الرئيسة ستساعد الأسواق على تجنب حالة الهبوط الحاد. وسلط الضوء على بيانات صادرة عن بنك جولدمان ساكس تشير إلى أن الولايات المتحدة وأوروبا ستنجحان في تجنب الركود نظرا لارتفاع احتياطيات رأس المال لديهم نسبيا في النظام المصرفي ودعم السياسات المالية المستمرة عالية الكفاءة لكنه استبعد العودة إلى مستوى 100 دولار للبرميل على مدار العام الجاري. أما ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام فتقول إن الاضطرابات الاقتصادية الراهنة دفعت أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوى لها في 15 شهرا وذلك مع تصاعد الأزمة المصرفية التي زعزعت الثقة في جميع الأسواق، لافتة إلى وجود تأثير طويل الأجل من المخاوف الأخيرة من تراجع توقعات الطلب. وأشارت إلى أن كثيرا من البنوك الاستثمارية الدولية خفضت توقعاتها لأسعار خام برنت خلال العام الجاري وذلك مع تزايد المخاوف من الركود على المدى القريب ونزوح تدفقات المستثمرين، ما أدى إلى تسجيل انخفاض حاد في أسعار النفط الخام وقد تضررت بشدة معنويات المستثمرين خاصة خلال الأسبوع الماضي وسيتطلب الأمر ظهور استقرار في السوق لجذب المستثمرين مرة أخرى.

ومـن ناحية أخرى، وفيما يخص الأسـعار، تحولت أسـعار النفط للانخفاض أمـس، مع مواصلة الاضطرابات التي تعصف بالقطاع المصرفي منذ أكثر من أسـبوع تأثيرها في معنويات السـوق.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو 71 سنتا أو 1 في المائة إلى 73.08 دولار للبرميل بحلول الساعة 05:14 بتوقيت جرينتش. كما هبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 74 سنتا أو 1.1 في المائة إلى 66.90 دولار للبرميل.

وفي الجلسة السابقة، انخفض كل من برنت وغرب تكساس الوسيط بنحو ثلاثة دولارات للبرميل قبل أن يغلقـا علـى ارتفـاع. وانتهى عقد الخام الأمريكي لشـهر أبريل الثلاثاء، ومايو هو العقد الأكثر نشـاطا لذلك الخام.

وخفض «جولدمان سـاكس» توقعاته لأسـعار النفط، متوقعا أن تثير أزمة انهيار بنك سـيليكون فالي أزمة مصرفية تزيد من مخاطر الركود الاقتصادي. وحدد محللو المصرف الأمريكي متوسط سعر النفط عند 94 دولارا للبرميل خلال فترة الـ(12) شهرا المقبلة.

وقال مسؤولون من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى إن من غير المرجح أن تراجع المجموعة السقف المفروض على سعر النفط الروسي والبالغ 60 دولارا مثلما هو مخطط، مشيرين إلى أن المفوضية الأوروبية أبلغـت سـفراء دول الاتحـاد الأوروبـي في مطلع الأسـبوع بعـدم وجود رغبة ملحة بيـن المجموعة في إجراء مراجعة فورية.

ومـن المقـرر أن تعقـد «أوبـك+» التي تضـم أكبر الدول المصـدرة للنفط في العالم وحلفاء بينهم روسـيا، اجتماعـا في الثالـث من أبريل.

ومن جانب آخر، تراجعت سـلة خام أوبك وسـجل سـعرها 70.77 دولار للبرميل أمس الأول، مقابل 74.11 دولار للبرميل في اليوم السـابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة أمس، إن سـعر السـلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول انخفاض حاد عقب ارتفاع محدود سابق وإن السلة خسرت نحو 11 دولارا مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 81.88 دولار للبرميل.

# النفط يرتفع في جلسة متقلبة

## الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الثلاثاء، التي اتسمت بالتذبذب، وذلك بفعل تفاؤل المستثمرين بأن وضع المصارف العالمية المضطرب تحت السيطرة، غير أن ترقب المستثمرين لاجتماع الفيدرالي الأميركي اليوم الأربعاء، وما سيسفر عنه من تحديد نسبة رفع الفائدة، حد من المكاسب.

كانت الأسعار قد تراجعت في بداية الجلسة، بسبب مخاوف المستثمرين من التداعيات السلبية التي تعصف بالقطاع المصرفي منذ أكثر من أسبوع، غير أنها عادت وارتفعت في النصف الثاني من التعاملات.

صعدت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو (أيار) 1.2 في المائة إلى 74.68 دولار للبرميل بحلول الساعة 15:07 بتوقيت غرينيتش. كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.3 في المائة إلى 68.64 دولار للبرميل.

وفي الجلسة السابقة، انخفض كل من برنت وغرب تكساس الوسيط بنحو ثلاثة دولارات للبرميل قبل أن يغلقا على ارتفاع. وانتهى عقد الخام الأميركي لشهر أبريل (نيسان) أمس الثلاثاء، ومايو هو الأكثر نشاطا لذلك الخام.

وقال مسؤولون من مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى إنه من غير المرجح أن تراجع المجموعة السقف المفروض على سعر النفط الروسي والبالغ 60 دولارا مثلما هو مخطط. وقال المسؤولون إن المفوضية الأوروبية أبلغت سفراء دول الاتحاد الأوروبي في مطلع الأسبوع بعدم وجود رغبة ملحة بين المجموعة لإجراء مراجعة فورية.

ومن المقرر أن تعقد «أوبك بلس»، التي تضم أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم وحلفاء بينهم روسيا، اجتماعاً في الثالث من أبريل. واتفقت المجموعة في أكتوبر (تشرين الأول) على خفض أهداف إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يومياً حتى نهاية 2023.

في الأثناء، قال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي أمس الثلاثاء، إن بلاده ستواصل خفض إنتاج النفط 500 ألف برميل يوميا حتى نهاية يونيو (حزيران) 2023، وسوف تحقق مستوى التخفيضات المستهدف خلال أيام.

وأعلنت روسيا بذلك، تمديد خفض إنتاجها من النفط، بعد أكثر من شهر على اتخاذها هذا القرار ردا على العقوبات الدولية التي تستهدف نفطها.

ونقلت وكالات الأنباء الروسية عن نائب رئيس الوزراء المكلّف شؤون الطاقة ألكسندر نوفاك قوله لصحافيين: «تماشيا مع الوضع الحالي للسوق، فإن قرار الخفض الطوعي للإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا سيكون ساريا حتى يونيو 2023 ضمنا».

على صعيد آخر، قالت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أمس، إن القدرة العالمية على إنتاج الطاقة المتجددة نمت 9.6 في المائة العام الماضي، لكن هناك حاجة إلى نموها بثلاثة أمثال النسبة الحالية للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

وأفاد تقرير الوكالة السنوي عن إحصاءات الطاقة المتجددة بأن القدرة العالمية على إنتاج الطاقة المتجددة بلغت 3372 غيغاواط في نهاية العام الماضي بزيادة 295 غيغاواط، أو 9.6 في المائة تقريبا عن العام السابق.

وأفاد التقرير بأن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح شكلتا معا النسبة الأكبر من زيادة القدرة على إنتاج الطاقة المتجددة بواقع 90 في المائة من صافي الإضافات للطاقة المتجددة في عام 2022

# إمدادات غاز يومية قياسية للصين عبر خط سيبيريا

## الشرق الأوسط

أعلنت شركة «غازبروم» الروسية العملاقة الثلاثاء، عن تسليم شحنات يومية قياسية إلى بكين، عبر خط أنابيب سيبيريا الذي يمر في الشرق الأقصى الروسي باتجاه شمال شرقي الصين، خلال زيارة الرئيس شي جينبينغ إلى روسيا. وقالت «غازبروم» في بيان، إنها سلمت يوم الاثنين «الكميات المطلوبة وحققت رقماً قياسياً جديداً لإمدادات الغاز اليومية نحو الصين»، رافضة تقديم معلومات إضافية حول الرقم الدقيق، وفق وكالة الصحافة الفرنسية.

يأتي هذا الإعلان من عملاق الغاز الروسي في اليوم الثاني لزيارة الدولة التي يقوم بها الرئيس الصيني شي جينبينغ إلى موسكو، والهادفة إلى تعزيز العلاقات الثنائية الدبلوماسية والاقتصادية، وبينها إمدادات الطاقة.

وتسعى روسيا منذ سنوات، لزيادة شحناتها من الغاز للاقتصاد الصيني، مستهلك الطاقة الرئيسي، وسرعت هذه الحركة منذ سنة، إثر العقوبات الدولية التي تستهدفها.

والسنة الماضية، بلغت شحنات الغاز عبر خط «قوة سيبيريا» إلى الصين أعلى مستوى لها على الإطلاق بلغ 15.5 مليار متر مكعب. وبحلول عام 2025، تعتزم موسكو مضاعفة صادراتها بمعدل 2.5 مرة عبر هذا الأنبوب، لتصل إلى 38 مليار متر مكعب سنوياً.

وفي مقال نشره الكرملين مساء الأحد، وصف بوتين «قوة سيبيريا»، بأنه «صفقة القرن». وفي يناير (كانون الثاني) الماضي، صدرت روسيا نحو الصين 2.7 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال، بحسب الجمارك الصينية، ما يضعها في صدارة الدول المصدرة إلى العملاق الآسيوي.

وكان فلاديمير بوتين قد دشن نهاية ديسمبر (كانون الأول) الماضي، استغلال حقل الغاز في كوفيكتا، وهو حقل شاسع يقع في سيبيريا يفترض أن يتيح زيادة الصادرات إلى الصين في المستقبل. ويمكن أن تنتهي موسكو وبكين قريباً من تنفيذ مشروع «قوة سيبيريا 2»، وهو أنبوب غاز يعبر منغوليا من روسيا ليصل إلى شينجيانغ في شمال غربي الصين، ستكون طاقته السنوية 50 مليار متر مكعب، أي ما يعادل تقريباً «نورد ستريم» (55 ملياراً) في أوروبا قبل توقفه إثر تعرضه لعمليات تخريب في سبتمبر (أيلول) 2022.

# {العدل} الأوروبية توسع حقوق تعويضات «انبعاثات الديزل»

## الشرق الأوسط

قررت محكمة العدل الأوروبية الثلاثاء، توسيع حق التعويضات لملاك السيارات التي تعمل بالديزل والمزودة بأجهزة غير قانونية للانبعاثات.

ويتعلق الحكم بقضية لمالك سيارة مرسيدس في ألمانيا، مزودة بما يطلق عليه نافذة درجة الحرارة. ويقوم هذا الجهاز بخفض معدل إعادة توزيع غاز العادم عندما تكون درجة الحرارة في الخارج منخفضة، مما يؤدي إلى زيادة انبعاثات أكسيد النيتروجين.

وحتى الآن، كان يحق لملاك السيارات الحصول على تعويض إذا كانت الشركة المصنعة للسيارات تعمدت خداع المشترين، مثلما الحال في قضية محرك فولكسفاغن «إي إيه 189»، التي كانت محور ما أطلق عليها فضيحة «ديزل - غيت».

ويهدف القرار الذي صدر أمس، إلى توسيع حق ملاك السيارات الأخرى المزودة بتكنولوجيا العادم غير المسموح به للمطالبة بتعويض حال كان تصرف الشركات المصنعة للسيارات ناجماً عن إهمال وليس عن عمد.

ويمكن أن تواجه الشركات المصنعة للسيارات موجة جديدة من مطالبات التعويض بعد صدور حكم المحكمة، على الرغم من أنه لم تتضح بعد التداعيات الكاملة. ويشار إلى أنه منذ أن تم الكشف منذ أكثر من 7 أعوام عن قيام شركة فولكسفاغن بتزويد سيارتها التي تعمل بالديزل «إي ايه 189» ببرنامج يخفض الانبعاثات في الاختبارات، تواجه عدة شركات مصنعة للسيارات اتهامات بشأن تقديم بيانات خاطئة بشأن الانبعاثات. وترى المنظمات البيئية أن نوافذ درجة الحرارة تعد أداة للمساعدة في جعل انبعاثات السيارات تبدو أقل خلال الاختبارات، مقارنة بما هي عليه بالفعل. وتقول الشركات المصنعة للسيارات إن الجهاز ضروري لحماية المحرك. ويشار إلى أنه من أجل الحصول على الموافقة الفنية في الاتحاد الأوروبي، يتعين أن تفي السيارات بالشروط المتعلقة بالانبعاثات، التي يتم قياسها من خلال الاختبارات

وفي سياق مستقل، أظهرت بيانات اتحاد مصنعي السيارات الأوروبيين يوم الثلاثاء، ارتفاع مبيعات السيارات الجديدة في أوروبا خلال شهر فبراير (شباط) الماضي. وقال الاتحاد إن عدد السيارات الجديدة المسجلة في الاتحاد الأوروبي وبريطانيا ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية زادت بنسبة 12.2 في المائة خلال الشهر الماضي، إلى 902 ألف و775 سيارة.

ومن جهة أخرى، جمدت محكمة روسية يوم الاثنين، جميع أصول شركة فولكسفاغن في البلاد، في أحدث عقبة أمام جهود شركة صناعة السيارات الألمانية المستمرة منذ عام لتقليص عملياتها في روسيا.

وعلقت «فولكسفاغن» وشركات تصنيع سيارات أجنبية أخرى، عملياتها في روسيا العام الماضي، بعد أن فرضت الدول الغربية عقوبات لم يسبق لها مثيل على موسكو بسبب الصراع في أوكرانيا.

وتحاول «فولكسفاغن» بيع أصولها الروسية، ومنها مصنعها الرئيسي في مدينة كالوجا، الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 225 ألف سيارة سنوياً. وتم وقف تلك المساعي منذ مارس (آذار) 2022.

وكانت شركة صناعة السيارات الروسية «جاز»، التي تم التعاقد معها لإنتاج سيارات «فولكسفاغن» بمصنعها في نايزني نوفغورود، سعت إلى وقف أي بيع في دعوى قضائية بعد أن أنهت «فولكسفاغن» اتفاق الإنتاج في أغسطس (آب) الماضي. وتقول «جاز» في أوراق المحكمة، إن محاولات «فولكسفاغن» للخروج من السوق الروسية تعرض مصالحها للخطر، وإنها تسعى للحصول على 15.6 مليار روبل (201.3 مليون دولار) تعويضاً عن العقد المنتهي. وأظهرت وثائق المحكمة الروسية أنها وافقت الاثنين، على تجميد جميع أصول «فولكسفاغن» في روسيا، مع استمرار الفصل في النزاع القضائي مع «جاز».

# «الغيص»: اتفاق «أوبك» على خفض الإنتاج يسهم في معالجة تحديات الأسواق العالمية

## العربية

قال الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص، اليوم الثلاثاء، إن اتفاق المنظمة على خفض إنتاج النفط أسهم في معالجة التحديات التي تواجه الأسواق العالمية حسبما نقلت وزارة النفط العراقية عن الغيص.

وقالت الوزارة في بيان إن الغيص أكد خلال زياته إلى بغداد أن أهم أهداف اتفاق أوبك تتمثل في «تحقيق الاستقرار والتوازن بين العرض والطلب».

وأكد الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط على أهمية الدور الذي يلعبه العراق كعضو فاعل في المنظمة وفي اللجان الوزارية ومنها لجنة المراقبة الوزارية المشتركة في أوبك+، فضلا عن مساهمته في استقرار أسواق النفط العالمية.

ويضم تحالف أوبك+ منظمة البلدان المصدرة للبترول ومنتجين مستقلين للخام أبرزهم روسيا.

وأشار الغيص إلى أهمية اللقاءات التي عقدها مع رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط حيان عبد الغني، للتأكيد على أهمية تعزيز الدور المشترك في استقرار أسواق النفط العالمية.

وقال إن اتفاق أوبك لخفض الإنتاج من أهم القرارات التاريخية المهمة التي اتخذها أعضاء المنظمة لمواجهة التحديات المختلفة التي تعرضت لها أسواق النفط العالمية.

# استخدام الطاقة المتجددة في التحلية وتنقية المياه

## البلاد

تحتفل المملكة اليوم مع المجتمع الدولي، بمناسبة اليوم العالمي للمياه، ويرتكز اليوم العالمي للمياه، الذي يُحتفل به العالم في 22 مارس من كل عام منذ عام 1993م، على أهمية المياه العذبة. ويُراد من الاحتفال بهذا اليوم إذكاء الوعي بتعذر حصول ما يزيد عن ملياري فرد على المياه الصالحة للشرب حول العالم. كما تتعلق هذه المناسبة باتخاذ إجراءات لمعالجة أزمة المياه العالمية. وفي هذا الصدد نجد أن المملكة العربية السعودية، تهتم بتوفير مصادر المياه واستدامتها، فَضْلاً، عن تعزيز أمن واستدامة المياه، وجذب واستقطاب الاستثمارات لقطاع المياه، وتحقيق إدارة متكاملة للموارد المائية، بالإضافة إلى تبادل وتوطين الخبرات لتحقيق استدامة الموارد المائية، إلى جانب الاهتمام بمفهوم المحاسبة المائية، واقتصاديات المياه، وتعزيز الاستفادة من مصادر المياه التقليدية، بالإضافة التخصيص والاستثمار في قطاع المياه، وسبل تنظيم الاستفادة من المياه المعالجة من خلال تخطيط محطات معالجة مياه الصرف الصحي. وتوصلاً مع هذه الجهود، فإن وزارة البيئة والمياه والزراعة تعمل بوتيرة ممنهجة من أجل، تحقيق الاستدامة الاقتصادية لقطاع المياه من خلال تطبيق مفاهيم المحاسبة المائية والاقتصاد الدائري وقيمة المياه وتشجيع إسهام القطاع الخاص في تمويل وتطوير موارد المياه وخدماتها، ومواصلة العمل على تطوير الحوكمة المائية المؤسسية والتنظيمية لضمان استدامة قطاع المياه وتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للمياه ومستهدفات رؤية المملكة 2030 لقطاع المياه. كما تمضي الوزارة قدماً نحو تعزيز الجهود في المملكة العربية السعودية لتوطين صناعة التحلية وتقنياتها والاستثمار المشترك لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في التحلية وتنقية المياه، بالإضافة إلى تقنيات الإنتاج من المصادر التقليدية، وإطلاق سلسلة مبادرات في المدارس والجامعات في إطار التعريف والتثقيف بأهمية المياه وقيمتها وغرس مفاهيم الترشيد مع إجراء الدراسات المتعلقة بالسلوك البشري لتحقيق الوعي المائي وتبني الممارسات المائية الجيدة، بالإضافة إلى العمل على توسيع المشاركة المجتمعية ومشاركة القطاع الثالث لمواجهة تحديات قطاع المياه في المملكة، مع التركيز على نشر مفهوم الاستدامة الاقتصادية وقيمة المياه لرفع كفاءة استخدامها والمحافظة عليها، إضافة إلى تبني مفاهيم الإدارة المتكاملة لموارد المياه وتوفير الممكنات اللازمة للتحول إلى تطبيق هذا المفهوم، والعمل على تطوير برامج أكاديمية لتوطين القدرات والبحث العلمي في المجال المائي، تحقيق استدامة الموارد التقليدية من خلال تكامل إدارة مصادر المياه السطحية والجوفية وتعظيم الاستفادة من المياه المجددة وحصاد مياه الأمطار.

والماء هو نعمة من الله -سبحانه وتعالى- لإدامة الحياة وهو عصب الحياة وهو من العناصر الضرورية للبقاء، وكما أن الحياة بدونه مستحيلة فالتنمية بدونه أيضا تعد مستحيلة.

وبالرغم من أن المياه تشكل ما يقرب من سبعين في المائة من سطح الأرض، إلا أن هناك أكثر من ملياري إنسان على وجه الأرض يعانون من مشكلة نقص المياه، ومن المتوقع أن تتفاقم هذه المشكلة في الأعوام المقبلة.

وخلال العقود القليلة الماضية في المملكة تمت تنمية مصادر المياه التقليدية والمياه السطحية والجوفية والمصادر، غير التقليدية مثل مياه التحلية ومياه الصرف الصحي المعالجة، وبذلت جهود كبيرة من قبل الدولة مثل بناء السدود والدراسات الجيولوجية اللازمة لتنمية المياه الجوفية، وحفرت آلاف الآبار لمياه الشرب في جميع أنحاء المملكة، وبنيت العديد من محطات التحلية وخطوط أنابيب نقل المياه وشبكاتها داخل المدن.

وفي السياق نفسه، فإن المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، تواصل تقنياتها، لتعزيز نهج الاقتصاد الدائري للكربون بركائزه الأربع المتمثلة في الخفض، وإعادة الاستخدام والتدوير والإزالة، كما أن لها تجارب ريادية، في تعزيز أمن الإمداد المائي، وتحسين إدارة واستغلال الموارد، ونتيجة لهذه الجهود فإن المملكة، حققت ضمان أمن الإمداد المائي واستدامته لتعزز التحول الاقتصادي المستهدف ضمن رؤية المملكة 2030.

وليس هذا فحسب، بل أن للمؤسسة خبراتها في تصميم وإنشاء وتشغيل أول منظومة تجارية للمياه المُحلاة في العالم باستخدام تقنيات النانو، واستخلاص الماغنيسيوم من مياه الرجيع الملحي بمعدل يصل إلى 85 ٪ ورفع نسبة تركيز الماغنيسيوم من 1400 mg/1 إلى 7000 mg/1 وزيادة معدل استخلاص أغشية التناضح العكسي من 40 ٪ إلى 53 ٪، إضافة إلى أحدث التجارب البحثية لانتزاع هيدروكسيد الماغنيسيوم الصلب عالي النقاوة من الرجيع الملحي بما يعادل 99 ٪.

# نوفاك: روسيا تمدّد خفض إنتاج النفط حتى يونيو

## اقتصاد الشرق

قررت روسيا إبقاء إنتاجها من النفط عند مستويات منخفضة حتى يونيو، مع مراعاة الوضع الحالي للسوق، وفقاً لنائب رئيس الوزراء، ألكسندر نوفاك.

تعهدت روسيا الشهر الماضي بخفض إنتاجها من الخام بمقدار 500 ألف برميل يومياً في مارس، رداً على عقوبات الطاقة الغربية. قال نوفاك في بيان إن بلاده تقترب في الوقت الحالي من إتمام الخفض اليومي الذي تعهدت به، دون أن يقدم مزيداً من التفاصيل.

يعادل الخفض نحو 5٪ من إجمالي إنتاج روسيا من النفط الخام والمكثفات في يناير، والذي تم اعتباره كخط أساس للخفض.

لن تقبل روسيا أي قيود خارجية، والتي تخلق «مخاطر كبيرة على أمن الطاقة في العالم بأسره»، كما قال نوفاك.

# روسيا تتفوق على السعودية كأكبر مورد نفط إلى الصين في فبراير

## اقتصاد الشرق

تفوقت روسيا على المملكة العربية السعودية كأكبر مورد للنفط للصين مع استفادة المصافي من البراميل الرخيصة لتغذية الطلب المرتفع في أكبر اقتصاد في آسيا بعد التخلي عن صفر كوفيد.

استوردت الصين 7.69 مليون طن من الخام من روسيا الشهر الماضي، أو ما يعادل مليوني برميل يومياً، وفقًا لبيانات الجمارك الصينية. بينما تراجعت التدفقات من المملكة العربية السعودية إلى أدنى مستوى لها منذ يونيو، بانخفاض 29٪ عن يناير.

برزت الصين والهند كمشتريتين رئيسيتين للخام الروسي بعد أن أعادت الحرب في أوكرانيا تشكيل تدفقات الطاقة العالمية. عرضت موسكو نفطها بأسعار مخفضة، في خطوة لجذب مجموعة متقلصة من العملاء، ورحب بها على نطاق واسع المشترون الآسيويون الذين يحاولون السيطرة على التضخم.

عاد الطلب على وقود النقل مثل البنزين بقوة في الصين بعد إنهاء قيود كوفيد في أواخر العام الماضي، مما أدى إلى ازدحام مروري متكرر في المدن الكبرى. تتبادل روسيا والسعودية لقب أكبر مورد للنفط الخام للصين في كثير من الأحيان منذ الحرب.

من المتوقع أن تكون الطاقة من بين الموضوعات الرئيسية التي تمت مناقشتها خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى موسكو هذا الأسبوع، والتي وصفتها بكين بأنها رحلة «صداقة وتعاون وسلام». كذلك تعتبر روسيا مورداً رئيسياً للفحم والغاز الطبيعي المسال إلى الصين.

# إيران تغازل السعودية ودول أوبك+ بصفقة استثمار نفطية

## دينا قدري

### الطاقة

أصبح إيران منفتحةً أمام الاستثمارات الأجنبية، في أعقاب الاتفاق الأخير بين الرياض وطهران على استئناف علاقاتهما الدبلوماسية، بعد انقطاع دام 7 سنوات.

وقد أصدرت وزارة النفط الإيرانية بيانًا -في 19 مارس/آذار -2023 قالت فيه، إنها ترحّب بأيّ عرض للاستثمار الأجنبي في مشروعاتها بقطاع النفط والغاز، فيما بدا بمثابة مغازلة للسعودية ودول الخليج.

وأوضحت وزارة النفط أن أيّ عرض للاستثمار في مشروعات النفط والغاز الإيرانية، خاصةً من أعضاء تحالف أوبك+، سيكون موضع ترحيب في طهران، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن منصة «برس تي في» (Press TV).

وقالت، إن أيّ استثمار من هذا القبيل سيعود بالفائدة على أمن الطاقة العالمي؛ نظرًا لأن إيران تمتلك أحد أكبر احتياطيات النفط والغاز في العالم.

دور مهم لـ أوبك+ في استقرار السوق

من جانبه، قال وزير النفط الإيراني جواد أوجي: إن «أيّ تدخّل، بما في ذلك التدخل السياسي والقانوني، في الأسس الاقتصادية لسوق الطاقة سيكون بمثابة لعبة خاسرة لجميع اللاعبين في القطاع، وسيفشل بالمساعدة في القضاء على فقر الطاقة وتوفير الأمن لسوق الطاقة العالمية».

وجاء في بيان الوزارة أن «سوق الطاقة العالمية يلزمها التخلص من التسييس لتحقيق الاستقرار»، بحسب ما نقلته وكالة أنباء وزارة النفط الإيرانية (شانا).

وتابع البيان أن التدخل السياسي والقانوني لتحقيق أهداف قصيرة النظر يهدد استقرار سوق الطاقة العالمية وأمنها

وأضاف أنه على الرغم من أوجه عدم اليقين، مثل وباء فيروس كورونا وعواقبه على الاقتصاد العالمي، فإن القرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء في تحالف أوبك+ على مدى السنوات الـ3 الماضية، ضمنت إلى حدٍ كبير الاستقرار والتوازن في سوق الطاقة بطريقة تخدم مصالح المنتجين والمستهلكين.

كما شدد على أن الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة أوبك أجمعت على هذه النقطة، التي تشير إلى أن خلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وانعدام الأمن يمنع الاستثمارات المخططة مسبقًا في مشروعات تطوير صناعات النفط والطاقة، ما يؤدي بالتالي إلى عدم الاستقرار وانعدام الأمن في سوق الطاقة العالمية.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- إنتاج النفط الإيراني منذ عام 2019 حتى عام 2023

السعودية مستعدة للاستثمار

أعلنت السلطات السياسية من إيران والسعودية -في وقت سابق من هذا الشهر (مارس/آذار)- في العاصمة الصينية بكين، أن البلدين سيعيدان علاقاتهما الدبلوماسية من خلال إعادة فتح السفارات التي كانت مغلقة في عام 2016.

وفي الأسبوع الماضي، صرّح وزير المالية السعودي محمد الجدعان بأن الاستثمارات السعودية في إيران يمكن أن تحدث «بسرعة كبيرة» بعد اتفاق لإعادة العلاقات الدبلوماسية.

وقال الجدعان -خلال مؤتمر القطاع المالي في الرياض-: «هناك الكثير من الفرص للاستثمارات السعودية في إيران.. لا نرى عوائق ما دامت ستُحترَم شروط أيّ اتفاق».

وأضاف -في مقابلة مع وكالة رويترز بوقت لاحق -: «الاستقرار في المنطقة مهم للغاية بالنسبة للعالم ودول المنطقة، وقلنا دائمًا، إن إيران هي جارتنا، وليس لدينا مصلحة في حدوث صراع مع جيراننا، إذا كانوا على استعداد للتعاون

كما قال: «ليس لدينا سبب لعدم الاستثمار في إيران، وليس لدينا سبب يمنعهم من الاستثمار في السعودية، من مصلحتنا التأكد من أن كلا البلدين يستفيدان من موارد بعضهما بعضًا والميزة التنافسية».

مبادلة النفط بين إيران وروسيا

في سياقٍ آخر، قال وزير الاقتصاد الإيراني إحسان خاندوزي، إن إيران تعتمد على «كميات ضخمة» من مبادلات النفط والغاز من روسيا خلال العام الجاري (2023)، بحسب ما نقلته وكالة رويترز.

وقال خاندوزي: «سيشهد هذا العام كميات ضخمة من إمدادات المقايضة.. نحن سعداء للغاية؛ لأن طهران وموسكو بدأتا التعاون في مسألة تبادل إمدادات النفط والغاز»، في مقابلة مع وكالة «ريا نوفوستي» الروسية نُشرت اليوم الثلاثاء (21 مارس/آذار 2023).

ولم ترد تفاصيل عن حجم النفط والغاز الذي تتوقعه إيران.

في أكتوبر/تشرين الأول 2022، قالت روسيا، إن صفقة التبادل مع إيران قد تشمل مبدئيًا 5 ملايين طن من النفط (35.5 مليون برميل)، و10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- صادرات النفط الإيراني منذ عام 2015 حتى عام 2022

شكراً